الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٨
المعقودة يوم الخميس
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

UN/SA COLLECTION
DEC 17 1991

## محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ي) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية مشروع القرار A/C.2/46/L.14

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.18
27 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56610 ٢٥٧٦ح(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٧٧ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ي) إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعّالة في عملية التنمية (A/46/464)

١ - السيدة سلامي - مسلم (مديرة شعبة النهوض بالمرأة) : عرضت تقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعّالة في عملية التنمية (A/46/464) فقالت إن الطريقة التي ينظر بها في مسألة المرأة في مجال التنمية تطورت تطورا هاما باعتماد نهج أقل اتساما بالصبغة الذاتية وأكثر اتساما بالصبغة التقنية والعملية . وأضافت أن من أسباب عجز النظريات والسياسات الإنمائية التقليدية عن التغلب على الفقر وعدم المساواة هو إخفاقها في مراعاة الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة . على أن الدراسات الأخيرة عن دور المرأة في التنمية أظهرت أنه في ظل اتساع مفهوم التنمية غدا من المستحيل وصف بعض البلدان التي لا يزال يسود فيها عدم المساواة بين الجنسين بانها بلدان متقدمة النمو . فالتنمية الاقتصادية يجب أن تأخذ في الحسبان سلوك المرأة الاقتصادي والقيود الاقتصادية المفروضة عليها .

٢ - وأوضحت أن تقرير الأمين العام يقوم على إحصاءات جديدة مستمدة من منشور صدر في الآونة الأخيرة بعنوان "نساء العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠" ، أعده المكتب الإحصائي بمساعدة من شعبة النهوض بالمرأة ، وعلى أعمال اضطلع بها في الآونة الأخيرة منظمات دولية وباحثون دوليون . وأضافت أن التقرير تتجلى فيه أربع أفكار هامة . أولها تتعلق بالحاجة إلى فهم دور المرأة الاقتصادي من أجل التنبؤ على نحو أفضل بتفاعلها مع السوق . وتبين الإحصاءات الأخيرة أن تفهم سلوك المرأة الاقتصادي يجعل من الأيسر التنبؤ باستجابة قوة العمل لمختلف العوامل المنشطة للسوق . مثال ذلك أن بعض دراسات التكيف الاقتصادي بينت أن ارتفاع الرواتب في حد ذاته لا يكفي لاجتذاب اليد العاملة ، ولا سيما عندما يكون أغلب اليد العاملة من النساء . كما أن التدابير التكميلية ، من قبيل تنظيم العمل الليلي أو بذل جهود للتصدي للقيود الاجتماعية والثقافية المفروضة على المشاركة الاقتصادية للمرأة ، أمر له أهميته أيضا . وعلى ذلك فحتى في المناطق التي تمارس فيها آليات السوق كامل مفعولها ، فإن الفكرة القديمة القائلة بأن العوامل الاقتصادية محايدة تجاه الجنسين فكرة يجب أن تنبذ . والقطاع غير الرسمي ينهض مثالا على هذا الوضع .

٣ - واستطردت قائلة إن الموضوع الهام الثاني هو الحاجة إلى تكييف أدوات السياسة الاقتصادية لكي تعبر عن الفهم الجديد لدور المرأة الاقتصادي . فالسياسات

(السيدة سلامي - مسلم)

والبرامج ينبغي أن تأخذ في الحسبان تحديدا ليس فقط القيود الاقتصادية وإنما أيضا المسؤوليات العائلية والقيود الاجتماعية الثقافية الاخرى التي تتحكم في مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية . غير أن تنفيذ سياسات تأخذ في الحسبان دور المرأة المحدد ليس مسألة هينة كما يتضح من مثال الائتمان . وحسب ما جاء في التقرير ، فإن ارتفاع تكاليف نظم الائتمان المتكيفة مع احتياجات المرأة ، والصعاب التي تواجه في تقديم تجارب نموذجية وصيغها بالطابع المؤسسي على صعيد الاقتصاد الكلي ، واستمرار بقاء أنظمة ائتمانية تميز ضد المرأة ، كلها أمور تضع عقبات في طريق مثل هذه السياسات .

٤ - وقالت إن الفكرة الرئيسية الثالثة التي يعبر عنها التقرير هي أن مشاركة المرأة تبدو ضرورية في تنفيذ سياسات تأخذ في الحسبان الفروق بين الجنسين . ومشاركة المرأة في تحديد السياسات ووضع البرامج الانمائية تشكل افتراضا أساسيا في مفهوم "التنمية القائمة على المشاركة" الذي يتزايد عدد الحكومات والمؤسسات الدولية التي تقوم باستطلاعه . والمشاركة مسألة يمكن النظر إليها على أنها طريقة للتغلب على نقص المعرفة في قطاعات ومناطق تجهل دور المرأة وأمانيها . والتشديد على المشاركة معناه تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والاجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة . وشعبة النهوض بالمرأة تتعاون مع هذه الهيئات الوطنية منذ عدد من السنين .

٥ - ومضت قائلة إن الموضوع المحوري الرابع يتعلق بالمك الذي عبّرت به الدول الاعضاء في الامم المتحدة عن أهدافها المشتركة في مجال التنمية : الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، التي تعبر عن التفكير الحالي بشأن المرأة والتنمية . وأضافت أن التقرير يطور فكرة أن الاستراتيجية تقف على مفترق الطرق بين النهج التقليدي تجاه مسألة المرأة في مجال التنمية ، وهو يشدد على الاثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن التنمية من زاوية ضعف المرأة ، وبين النهج الاكثر إيجابية الاخذ في الظهور الآن ، والذي يؤيده التقرير . ولقد كانت للنهج التقليدي ضرورته ولكن من المهم بنفس المقدار التسليم بأن الاعتراف بدور المرأة في التنمية ربما يصلح منشطا قويا للاقتصاد . وأشارت إلى أن النهج الإيجابي للاستراتيجية ، الذي ينظر فيه للمرأة على أنها عنصر فاعل في عملية التنمية ، يمكن الوقوف عليه في فقرات التقرير التي تتناول الزراعة . ورغم أن الزراعة هي القطاع المحدد الوحيد الذي يسلم فيه بمشاركة المرأة ، فإنه يمكن توسيع هذا النهج ليشمل قطاعات عديدة أخرى ، وفقا لما يلمح إليه التقرير .

(السيدة سلامي - مسلم)

٦ - وقالت إن دواعي الإنصاف فضلا عن دواعي الكفاءة تجعل من المهم للغاية أن تقوم لجنة مركز المرأة برصد تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية ، حسب ما اقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٠/١٩٩٠ . أما شعبة النهوض بالمرأة فهي تعقد العزم على عقد حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لدراسة نهج الماضي ونواحي التقدم والركود فيه . وستبدأ ، مستندة إلى تلك الحلقة الدراسية ، وبالاشتراك مع المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، في الاضطلاع بالدراسات التي تحتاجها "الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية" لعام ١٩٩٤ .

٧ - السيد فان شايك (هولندا) : تكلم باسم الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، فقال إن تلك البلدان سلمت منذ وقت طويل بأهمية الإدماج الكامل للمرأة في عملية التنمية . وأضاف أن مجلس التنمية التابع للاتحاد خلص إلى أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك الإدماج هو التسليم بأهمية الدورين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ، مع تزويد المرأة بالوسائل الكفيلة بالوفاء الفعال بهذين الدورين ، وتحسين قدرتها على المساعدة الذاتية والهياكل المتعلقة بذلك ، وضمان استفادتها من اشتراكها في عملية التنمية . ولقد رحب المجلس بزيادة التشديد على دور المرأة في اتفاقية لومي الرابعة المعقودة بين دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، وبتسليم الاتفاقية بأهمية مساهمة المرأة في العملية الإنمائية .

٨ - وقال إن تحسين مركز المرأة اقتصاديا واجتماعيا ليس فقط أمرا مستصوبا من زاوية ما لذلك من فوائد ، وإنما هو أيضا هدف مشروع في حد ذاته . وفي هذا الشأن فإن الاستقلال الذاتي للمرأة - بمعنى السيطرة على حياتها في الميادين المادية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية - هدف له أهمية محورية . وإزاء أهمية المساهمة الاقتصادية للمرأة في التنمية ، فإن الامور المحددة التي تعنيها يجب أن تعالجها البرامج الوطنية والدولية للتنمية الاقتصادية ، وخاصة حيثما ينطوي الامر على تكيف هيكلي .

٩ - وأشار إلى أن البيانات الواردة في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" و "الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية" و "نساء العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠" تبين أن المرأة هي أول ضحية للأزمات الاقتصادية وأن عدد النساء متضخم في أفقر شرائح المجتمع . وأعلن أن الاتحاد ودوله الاعضاء سيسعون إلى اعتماد سياسات إنمائية تتصدى لتلك المشكلة . ولئن كان يراد أن تتحقق للمرأة أحوال اجتماعية أكثر إنصافا على جميع المستويات وجب تشجيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية . وقال إن الدول الاشتا عشرة تترقب النتيجة التي ستسفر عنها الحلقة الدراسية بشأن

(السيد فان شايك ، هولندا)

إدماج المرأة في عملية التنمية ، التي ستعقدها شعبة النهوض بالمرأة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

١٠ - وأوضح أن العلاقة بين المرأة والبيئة من الجوانب الهامة للتنمية . فالمرأة تنهض بدور بالغ الاهمية في جميع أنحاء العالم بصفتها الراعية الاولى للبيئة ، حيث تقوم بإدارة الموارد الطبيعية على مستوى المجتمع المحلي . وفي كثير من المجتمعات المحلية وضعت المرأة سياسات إدارية ساعدت على تحقيق التنمية المستديمة . والمرأة في كثير من المواقع المحلية تعمل كخبيرة بيئية ، ومن ثم ينبغي أن تتاح لها فرص متكافئة للوصول إلى الموارد والتحكم فيها لكي تستطيع أن تقرر بنفسها كيفية إدارة البيئة التي تعيش فيها . ولما كانت المرأة في البلدان النامية تعمل في ظل قيود حادة على الوقت فإنه يجب إيجاد تدابير تساهم في التخفيف من أعبائها . وضمانا لعدم إهمال الممارسات الإدارية البيئية عندما تكون المشاركة النشطة للمرأة واستقلالها الذاتي محدودين بعدم القدرة على التحكم في الموارد ، ينبغي إدراج حوافز في مشاريع وبرامج تجديد البيئة . وأوضح أن برنامج الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يتيح فرصة لوضع هذه المقترحات موضع التنفيذ . ويعتقد الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء أن هذا المؤتمر يجب أن يتصدى للمسائل البالغة الاهمية المتعلقة بمساهمة المرأة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا في التنمية المستديمة . ويجب أن يكون إشراك المرأة في التنمية عنصرا رئيسيا في جميع مداولات المؤتمر ووثائقه وما يتمخض عنه من نتائج . يضاف إلى ذلك أن البند ٢١ من جدول الاعمال ينبغي تكييفه وتحسينه لكي يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من النساء .

١١ - واسترسل قائلا إن برامج التعاون الإنمائي ينبغي أيضا أن تراعي الحاجة إلى منع ظاهرة الاتجار بالاشخاص ، ولا سيما النساء ، وهو أمر فيه انتهاك خطير لحقوق الإنسان ويشكل مظهرا معاصرا من مظاهر العبودية .

١٢ - وذكر أن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ سيتيح فرصة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة . وينبغي لهذا المؤتمر أن يعمد إلى صياغة مبادئ توجيهية واضحة ومحددة لتحسين مركز المرأة في مجال التنمية . والمبادئ الواردة في "الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية" تشكل مساهمة هامة في الاعمال التحضيرية للمؤتمر .

١٣ - وقال إنه من المهم في سياق إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة أن تقوم جميع مؤسسات المنظومة بإدماج مفاهيم إشراك المرأة في عملية التنمية في برامجها .

(السيد فان شايك ، هولندا)

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي عدم إغفال أهمية وضرورة الولايات المحددة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بوصفهما هيئتين مستقلتين ذاتيا في إطار الأمم المتحدة . وأخيرا قال إنه يريد أن يشدد على أهمية دور المسؤولين المناطة بهم مسؤولية محددة في مؤسسات المنظومة عن المسائل المتعلقة بالمرأة في مجال التنمية .

١٤ - السيدة سيلفا (شيلي) : قالت إن هناك مفارقة تتمثل في أنه بينما تشارك المرأة بفعالية في النشاط الاقتصادي فإنها آخر من يتلقى الفوائد الناتجة عن التقدم . ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تجدد جهودها لإدخال تشريعات مناسبة ولتغيير الهياكل والاتجاهات الاجتماعية من أجل تعزيز دور المرأة في التنمية . وينبغي توفير موارد كافية لضمان نجاح تلك الجهود .

١٥ - وأضافت أن إدماج المرأة بصورة كافية في العملية الاقتصادية مسألة حيوية لبلوغ الأهداف الإنمائية على المديين المتوسط والطويل . وتبعا لذلك ينبغي نبذ المفاهيم البالية وإيلاء معاملة خاصة للمرأة العاملة من شأنها أن تضمن لها تكافؤ الفرص وتساوي الأجر والحوافز في بيئة عمل تتسم بالتنافس . والعمل الليلي والمزايا المستحقة للأمومة من مجالات الأولوية التي تحتاج إلى الإصلاح . وقد بدأت بلدان عديدة في الأخذ بأنواع جديدة من إجازات الأبوة التي يمكن أن تمنح للأب أو للأم ؛ ومن الواضح أن في ذلك تشجيعا لقيام علاقة عمل أكثر مساواة بين الرجل والمرأة .

١٦ - وقالت إن العمل المنزلي لا ينبغي فقط أن يكون موضع تقدير بل ينبغي أيضا أن يقتسم بالعدل بين الزوجين ، وهذه مسألة تتطلب برامج طويلة الأجل لتثقيف قطاعات معينة من السكان ، وبخاصة في البلدان النامية . وينبغي أن تشمل تلك الإجراءات سن تشريعات لتوفير مزايا التقاعد لربات البيوت وإدخال مقررات دراسية محددة في جميع مراحل التعليم بهدف تغيير العادات والسلوك . كما ينبغي أن تراعي البرامج التعليمية الأفكار الجديدة المتعلقة بإدماج المرأة بصورة فعالة في عملية التنمية .

١٧ - وأشارت إلى أن تدني مركز المرأة العاملة في البلدان النامية يضر بالمرأة وبتلك البلدان نفسها . والمرأة تتلقى أجرا يقل كثيرا عن أجر الرجل ، الأمر الذي لا مراء في أنه لا يشجع المرأة عن التماس العمل بأجر . والنسبة المئوية للنساء المهنيات أعلى كثيرا من النسبة المئوية لأمثالهن من الرجال ، ومعنى ذلك أن الاستثمار الحكومي في تعليم المرأة وتدريبها يؤتي ثماره . واليد العاملة من النساء ليست فقط ناقصة العمالة ، وانما هي أيضا ، بشكل عام ، تشتغل بأعمال أدنى نوعيا من

(السيدة سيلفا ، شيلي)

الاعمال التي يشتغل بها الرجال ، وهي حالة تؤدي إلى التحيز ضد قدرات المرأة وإلى التقليل من شان دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية .

١٨ - السيد نيباي (بوركينا فاصو) : قال إنه ينبغي التشديد بقدر أكبر على تعليم المرأة وتدريبها تقنيا وشؤونها الصحية ، حيث أنه من شان اتخاذ تدابير أقوى في تلك الميادين أن يوفر الاساس لإدماج المرأة في عملية التنمية . وأعرب عن ترحيب وفده بالانشطة المتعلقة بالمرأة التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة ، والتي ينبغي أن تشارك فيها وكالات أخرى لضمان التنفيذ الفعال للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع .

١٩ - وأضاف أن الجزء الذي يتناول المرأة في مجال التنمية من تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الانشطة التنفيذية (A/46/206/Add.2 ، المرفق) يشير إلى أن موظفي الامم المتحدة لم يكتسبوا بعد الكفاءة أو المعرفة أو الخبرة اللازمة لتشجيع إدماج المرأة في عملية التنمية . ولما كانت هذه الحالة التي بلغتها الامور تساهم في إخفاق بعض المشاريع المتصلة بالمرأة ، فإنه ينبغي للمنظمة أن تتخذ خطوات لتحسين كفاءة موظفيها في أسرع وقت ممكن .

٢٠ - وأوضح أن بوركينا فاصو أدركت أن تنميتها لن تتسنى دون مشاركة كاملة من النساء اللاتي يشكلن ٥١,٨ في المائة من السكان . وأضاف أن تنفيذ السياسات المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية في بوركينا فاصو قد أسند إلى أعلى الهيئات التنفيذية في الدولة . ومكتب وزير الدولة للعمل الاجتماعي مسؤول عن تشجيع الدور الاقتصادي للمرأة في الحياة الوطنية عن طريق النهوض بدورها في القطاع غير الرسمي بإيجاد وظائف مرتفعة الاجر وتسهيل حصولها على التعليم والتدريب التقني والمهني . وعلى المستوى الوطني ، أنشئت شعبة لتنسيق جميع أنشطة إدماج المرأة في عملية التنمية . واتخذت إجراءات محددة في ميدان التعليم ، ولا سيما من أجل القضاء على الامية . واعتمدت الحكومة سياسة لتنظيم الاسرة لزيادة وعي المرأة لفوائد المباعدة بين الولادات ، وتم إدخال برامج لتحصين الاطفال والحوامل . والنظام الجديد للملكية والزراعة يعطي للمرأة نفس حق الرجل في امتلاك الارض وفلاحتها . وعلى المستوى السياسي ، أولي اهتمام خاص لاشراك المرأة في اتخاذ القرارات ولتمكينها من شغل وظائف إدارية .

٢١ - السيدة الفاريز (الجمهورية الدومينيكية) : قالت انه مابين السنتين ١٩٨٠ و ٢٠٢٠ سيزداد عدد من هم في سن الثمانين في البلدان النامية خمسة اضعاف ، من ١٢ مليون إلى ٦٤ مليون شخص . وستعيش أكثرية الطاعنين في السن في البلدان النامية وسيكون معظمهم من النساء . وإذا كانت حياة المسنات في القرن الحادي والعشرين مماثلة لحياة المسنات اليوم فسيواجه العالم كارثة ضخمة الابعاد . وأضافت أن أكثرية المسنات في البلدان النامية أميات ، وهن غير مستقلات اجتماعيا ، ولا تتجاوز نسبة المتزوجات من النساء اللائي تجاوزن الستين في البلدان النامية ٤٠ في المائة ، بالمقارنة بنسبة ٧٥ في المائة من الرجال .

٢٢ - وأوضحت أن عملية التحديث تضر أيضا بالمسنات . فالصناعة الحديثة تجتذب الشبان - وغالبيتهم من الذكور - من الريف إلى المدن . وكبار السن يتركون غالبا في القرى ، وكثيرا ما يقع على عاتق النساء المسنات العبء الإضافي لرعاية أحفادهن دون المسنين فاصبحن الآن ينتقلن إلى المناطق الحضرية التماسا للعمل .

٢٣ - ووصفت نظم الضمان الاجتماعي في العالم الثالث بانها غير كافية على نحو فادح ولا سيما بالنسبة للنساء . وقالت إن الاتحادات الرضائية السائدة في بلدان كثيرة تحرم النساء من أية مزايا حكومية للمسنين كانت ستؤول إليهن لو انهن كن متزوجات . وتمنح معاشات تقاعدية للعاملين في الخدمة المدنية وفي الصناعة ، بينما يحرم منها العمال الزراعيون والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي ، ومنهم نساء كثيرات .

٢٤ - وقالت إن إدماج المسنات في عملية التنمية يقتضي زيادة وعي السكان - بمن فيهم المسنات انفسهن - فيما يتعلق بالمساهمة التي تستطيع المسنات أن يقدمنها للمجتمع . وبالوسع عمل ذلك عن طريق تثقيف الفتيات والنساء الشابات وتشجيع الصحف والتلفزيون ووكالات الإعلان والجمهور عامة على تغيير نظرتهم السلبية للمسنات . وإذا لم يبدأ المجتمع الدولي حالا في الاعتراف بدور المسنات في عملية التنمية وتوسيعه واعتبارهن ثروة اجتماعية ، فستتحول مشكلة الوفاء باحتياجاتهن إلى أزمة إذ سيزداد عبء رعاية اعداد اكبر من هاته النساء بموارد أقل .

٢٥ - الانسة حسن (مصر) : قالت إنه بينما تتناول اللجنة الثالثة الشؤون الاجتماعية والإنسانية ، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمرأة ، فإن نتائج أعمالها تصطبغ بطابع سياسي واقتصادي واضح وغالبا ما يكون فيها ازدواج للأعمال التي تقوم بها اللجنة الثانية بشأن قضايا المرأة في ميدان التنمية . وأشارت إلى أن اللجنة

(الانسة حسن ، مصر)

الثانية تنظر في بند يتعلق بالمرأة دون أن تستفيد من تقرير لجنة مركز المرأة أو من المساهمات الهامة للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أو اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة . وباختصار ينتهي الأمر بأن يقوم كل من اللجنتين الثانية والثالثة بعمل الاخرى بدون ما يتصل بالامر من مساهمات منظومة الامم المتحدة .

٢٦ - واشارت إلى أن لجنة مركز المرأة ، وهي المحفل المركزي للمرأة في منظومة الامم المتحدة ، لا تفوذ لها ، على الانشطة التنفيذية أو البحثية في هيئات الامم المتحدة التي تعالج شؤون المرأة . يضاف إلى ذلك أن الاجهزة الحكومية الدولية المعنية بالمرأة قليلة الاثر للغاية على الاعمال التحضيرية لمؤتمرات رئيسية ، مثل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لها أهمية خاصة بالنسبة للمرأة . أما على صعيد الامانة العامة ، فإن الاجتماع المشترك بين الوكالات المخصص لموضوع المرأة يجتمع سنويا في فيينا ويعمل بمثابة مركز تنسيق لشؤون المرأة في منظومة الامم المتحدة ، في حين أن مؤتمرا آخر مشتركا بين الوكالات مخصصا لموضوع المرأة يتبع لجنة التنسيق الإدارية . وعلاوة على ذلك هناك خطة متوسطة الاجل مستقلة على نطاق المنظومة للمرأة ، ومن الواضح أن التيار العام والتنسيق الفعال لا وجود لهما .

٢٧ - وذكرت أن اللجنة الثانية قد ترى اتخاذ تدابير وقتية لمعالجة المشكلة ، كأن تطلب إلى لجنة مركز المرأة أن تقدم تقريرا إلى اللجنة الثانية ، تجمع فيه مداولات اللجنتين الثانية والثالثة ، أو توحد فيه بين البنود ذات الصلة التي يجب أن تناقش في محفل واحد . على أن تدابير من هذا القبيل ليست كفيلة بأن تضع القضايا المتصلة بالمرأة في التيار العام لانشطة منظومة الامم المتحدة .

٢٨ - وقالت إن وفدها يقترح الإبقاء على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كهيئة تعاهدية على أن تربطها علاقات أوثق باللجنة المعنية بحقوق الإنسان . ويجب أن تتألف لجنة مركز المرأة من خبراء حكوميين دوليين ، ولكن ينبغي لها أيضا أن تشجع على مشاركة ممثلين لمنظمات غير حكومية يكون لهم مركز مختلف عن مركز أولئك الخبراء . ويمكن أن يتحول المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى جهاز بحثي للجنة . وينبغي للامانة التي تخدم هذا الهيكل الجديد أن ترتبط بعلاقات أوثق بإدارة شؤون الإعلام فضلا عن المكتب الإحصائي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

(الانسة حسن ، مصر)

٢٩ - وأضافت أن الترتيب الذي تقترحه سيؤدي إلى معالجة قضايا المرأة بطريقة متكاملة ، فلن تكون هناك حاجة إلى بنود مستقلة بشأن المرأة في اللجنتين الثانية والثالثة ، في حين تعالج في اللجنة الخامسة مسألة المرأة في الأمانة العامة . أما المسؤولية الشاملة عن ضمان إدخال القضايا المتصلة بالمرأة في التيار العام على الصعيد الحكومي الدولي فستقع على عاتق مختلف الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في المنظومة ، في حين يكون رئيس الأمانة التي تخدم لجنة مركز المرأة عضوا في لجنة التنسيق الإدارية لتيسير تنسيق إدخال قضايا المرأة في التيار العام لأنشطة المنظومة .

٣٠ - السيد ايغيري (بابوا غينيا الجديدة) : قال إن الالتفات إلى اهتمامات المرأة مسألة جوهرية للتنمية الاقتصادية . فالمشاكل التي تواجهها المرأة تمليها النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البلدان التي تعيش فيها النساء ، وهي مشاكل بالغة الحدة في العالم النامي . وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة فقد بقيت مشاركة المرأة في عملية التنمية على ركودها . والنساء العاملات في وظائف قليلة المهارة ومتدنية الأجر ، واللاتي يعملن في ظل ظروف غير مواتية ، لا تزال نسبتهن في أسواق اليد العاملة عالية بشكل غير مقبول .

٣١ - وأوضح أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة يعيشون في المناطق الريفية ، وأن نساءها مهتمات في المقام الأول بإنتاج أغذية الكفاف وبتربية الأطفال . ولئن كان من المهم المحافظة على القيم التقليدية ، تبقى الحاجة إلى آلية فعالة لتنفيذ سياسات وطنية للتعليم والصحة ورعاية الطفل والثقافة الجنسية وتنظيم الأسرة . وبهذه القناعة قررت حكومته استراتيجية إنمائية وطنية في عام ١٩٧٦ تهدف ، في جملة أمور ، إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

٣٢ - وأضاف أن الحكومة لجأت بعد ذلك إلى وضع سياسة وطنية بشأن المرأة لضمان أخذ الأثر الذي قد يلحق المرأة نتيجة لسياسات الحكومة وبرامجها في الاعتبار قبل تنفيذ تلك الأنشطة . والسياسة المتعلقة بالمرأة تهدف إلى تهيئة ظروف تساعد على إدماج المرأة بصورة تامة في عملية التنمية ، كمستفيدة من هذه العملية ومشاركة فيها في آن معا . وهناك تدابير أخرى للتشجيع على مشاركة المرأة ، تشمل خططا ائتمانية لتحسين وصول المرأة إلى الموارد وإلى المساعدة الإنمائية ، وشبكة اتصالات وطنية لتعبئة المرأة في مجالات اتخاذ القرارات وتشجيع التعاون على الصعيد المحلي .

(السيد ايفيري ، بابوا غينيا الجديدة)

٣٣ - وأعلن أن بابوا غينيا الجديدة تعتقد أن تعبئة المرأة وإدماجها في عملية التنمية أمر يتطلب أساسا وطنيا قويا يشمل تدابير لنشر المعلومات وإلغاء التشريعات التمييزية وإدماج مصالح المرأة في السياسة الاجتماعية والثقافية ، وزيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين على جميع مستويات الحكومة ، وزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . وأضاف أن حكومته باقية على التزامها بالتعاون مع الامم المتحدة ووكالاتها فيما تبذله من جهود لإدماج المرأة بصورة أكمل في عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي ، وتأمل أن تشارك بنشاط في الاجتماعات القادمة بشأن المرأة والتنمية وبشأن إدماج المرأة في عملية التنمية .

٣٤ - السيدة كابلنغ - الاكيجا (مديرة صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة) : قالت إن الجهود التعاونية في إطار منظومة الامم المتحدة أدت إلى إحراز تقدم هام خلال فترتي السبعينات والثمانينات في مجال إدماج المرأة في التيار العام للتنمية . ومع ذلك لا تزال هناك حواجز ضخمة تعترض طريق المرأة ، والدليل على ذلك الحقائق والاتجاهات الإحصائية الواردة في "نساء العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠" ، المنشور الذي اشترك في إصداره كل من شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الامم المتحدة للسكان ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمكتب الإحصائي وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة . وأضافت أنه رغم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة فلا يزال ثلثا نساء العالم على فقرهن ولم تؤد التغييرات الهامة التي طرأت على حياة الاسر صغيرها وكبيرها على مدى السنوات العشرين الماضية سوى إلى زيادة أعبائهن ومسؤولياتهن .

٣٥ - وقالت إن المرأة لها دور جوهري في عمليات التغيير الجارية الآن في العالم ، وهي تلتمس عدالة وتكافؤ فرصة الوصول إلى التكنولوجيا والتدريب والائتمان مما يلزم لمشاريعها . والمرأة لم تعد توافق على المعالجة الحصرية لما يسمى "قضايا المرأة" وإنما هي تريد أن تكون شريكا متكافئا في العملية السياسية .

٣٦ - واستطردت قائلة إن مؤتمر الامم المتحدة القادم المعني بالبيئة والتنمية ينهض مثالا جيدا على القضايا التي تعلق عليها المرأة أهمية كبيرة . فالصلات القائمة بين وضع المرأة على الهامش وانحطاط البيئة تتطلب الدراسة الدقيقة لان فقر المرأة يشكل تهديدا مستمرا لنظم العالم البيئية الهشة . وعلى النساء في جميع أنحاء العالم أن يحققن توازنا دقيقا بين استخدام وإدارة قاعدة مواردهن الطبيعية ، ومسؤوليتهن المتزايدة أبدا عن تزويد أسرهن بالغذاء والوقود والماء . وفي المجتمعات التي يهاجر فيها الرجال إلى أماكن عمل تقع بعيدا عن موطنهم أو عائلاتهم ويضطرون إلى العيش في مخيمات لاجئين ، أصبحت تلك المهام وقفا تاما تقريبا على

(السيدة كابلنغ - الاكيجا)

المرأة . ولم تترك دورة الفقر للمرأة كبير مجال للإختيار ، سوى أن تتخذ وسائل للبقاء تزيد الضغط على نظم بيئية متوترة أصلا . وأشارت إلى أن صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة يرمي إلى التعبير عن هموم المرأة ، والعمل من ثم على أن يكون برنامج المتابعة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مستجيبا لاحتياجات المرأة .

٣٧ - وتطرقت إلى مسألة أخرى تهتم بها المرأة هي الصلة بين الإغاثة في حالات الكوارث . والمساعدة الإنمائية الطويلة الاجل . فقالت إنه على الرغم من أن نسبة النساء والاطفال من جميع اللاجئين تربو على ٧٥ في المائة فإن السياسات والبرامج المتعلقة باللاجئين نادرا ما تتصدى للمشاكل المحددة التي تعاني منها اللاجئات . وأضافت أن صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة قام ، بناء على دعوة من مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بوضع استراتيجيات لمساعدة اللاجئات بصورة أكثر فعالية ، وهي استراتيجيات يمكن للوكالات والمنظمات غير الحكومية الاكبر أن تضاهيها . وإذا كان لا يمكن لصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة أن يكون مصدرا رئيسيا لتمويل هذه البرامج ، فإنه يأمل أن يكون له تأثير على البرامج العامة للاجئين وأن يشدد على وجود اللاجئات عن طريق دعم مشاريع بيان عملي مختارة تسلط الضوء على محنة النساء .

٣٨ - وأشارت إلى أن "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" الصادر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي يشدد على أهمية أن يكون الناس هم محور التنمية . وتمشيا مع ذلك النهج في التنمية ، فإن الصندوق يهدف إلى تسليط الضوء على ضخامة مساهمة المرأة والتدليل على أن فروقا عديدة بين الرجل والمرأة هي من صنع المجتمع ولذلك يمكن تغييرها . وكجزء من الحركة الدولية بشأن المرأة في مجال التنمية يساهم الصندوق في إنشاء هياكل مؤسسية لتحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع . ولقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عملية متضافرة لإيجاد حلول فعالة لمشاكل التنمية .

٣٩ - واستدركت قائلة إن الصندوق يحرص على عدم إهمال برنامجه الاساسي . والارقام المالية لعام ١٩٩٠ تبين تحسن تنفيذ الصندوق للبرامج بنسبة ٤٥ في المائة عن السنة السابقة ، مما يدل على التزامه بوضع الموارد في أيدي فقيرات النساء في البلدان النامية . وعلى ذلك تكون تبرعات جميع المتبرعين للصندوق قد تم التصرف فيها تصرفا حسنا وناشدت استمرار تقديم الدعم السخي في مؤتمر الامم المتحدة القادم لإعلان التبرعات للانشطة الإنمائية .

٤٠ - السيد كامارا (منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (فاو)) : قال إن الاولويات في مجال الزراعة ، وهي عماد تنمية جميع البلدان النامية واكتفائها الذاتي ، تضع الفاو أمام تحد خطير في فترة التسعينات . ولقد تحددت تلك الاولويات في الخطة المتوسطة الاجل للفاو ، التي أولي فيها للنساء الريفيات دور غالب .

٤١ - وأشار إلى أن الفاو توجد فيها دائما منذ إنشائها وحدة مسؤولة عن برامج المرأة . ولقد اعتمدت في عام ١٩٨٨ خطة عمل خمسية لإدماج المرأة في عملية التنمية ، تقوم على جماع خبرة سنوات عديدة تدل على أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون مشاركة كاملة من نصف موارد العالم البشرية ، ألا وهو السكان من الإناث . وأقرب نسخة من "الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية" تتضمن بيانات يجب أن تستخدم لجعل السياسات والاستراتيجيات الزراعية أكثر استجابة لاحتياجات المرأة ؛ وخطة عمل الفاو تسعى بالفعل إلى بلوغ ذلك الهدف ، وأهدافها الاساسية هي تزويد الحكومات الاعضاء ببرنامج لإدماج المرأة في الخطط الإنمائية وفي المشاريع الزراعية ، وتدريب موظفي الفاو التقنيين على إجراءات إدماج المرأة في عملية التنمية الزراعية ، ووضع مشاريع للوفاء باحتياجات المرأة الريفية في مجالات التدريب والتكنولوجيا والائتمان . وتلك الانشطة تدعمها تدابير لتنسيق جهود مختلف الخدمات الفنية الداخلة في الفاو وتلك التي تضطلع بها الوزارات الحكومية . كما أن الدعم يتخذ شكل مخصصات في الميزانية وأبحاث مكثفة وحملات للتوعية العامة .

٤٢ - وقال إن تدابير تنفيذ خطة عمل الفاو ترتبط ارتباطا وثيقا بالخطة المتوسطة الاجل للفاو في ثلاثة مجالات رئيسية هي : القضاء على الفقر وعدم توفر الامن الغذائي وسوء التغذية في الارياف ؛ وتطوير أنظمة إنتاج زراعي مستديمة وسليمة بيئيا ، متكيفة مع الاحوال الثقافية والاقتصادية للسكان الريفيين ؛ وتحسين معدلات التبادل التجاري في مجال المنتجات الزراعية ، وقد تضررت من برامج التكيف الهيكلي ، وترتبت عليها نتائج شديدة القسوة بالنسبة للنساء الريفيات .

٤٣ - وأشار الى أنه على الرغم من التقدم المحرز بالفعل فلا تزال هناك حاجة الى بذل جهود ضخمة لتحقيق الاهداف المنصوص عليها في استراتيجيات نيروبي التطلعية . ويجب أن يدرس مركز المرأة القانوني بصفتها منتجة دراسة دقيقة وتصحيحه عند اللزوم ، كما يجب زيادة فرص العمالة المتاحة للمرأة على الصعيدين الوطني والدولي . وينبغي تقوية المؤسسات الزراعية النسائية وزيادة افساح المجال أمام النساء للوصول الى الائتمان والتدريب والاسواق وخدمات الارشاد الزراعي . ويلزم تعزيز

(السيد كامارا)

التعاون فيما بين الوكالات لضمان بلوغ تلك الاهداف . وينبغي وضع نظام لنشر البيانات المناسبة والتقارير المرحلية .

٤٤ - الانسة ديالو (مالي) : قالت إنه رغم التقدم المحرز في تنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالنهوض بالمرأة . فلا يزال يبقى عمل الكثير ، ولا سيما بعد أن أصبحت النساء أشد الناس تضررا من الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية .

٤٥ - وأشارت الى أن مالي عمدت عندما حصلت على الاستقلال الى جعل المشاركة الكاملة للمرأة في مكافحة التخلف واحدة من أولوياتها . وقامت حكومة مالي بمبادرات عديدة لضمان تحقيق تكافؤ وصول المرأة الى الائتمان والاسواق ووسائل الانتاج والتكنولوجيا ، واشتراكها الكامل في عمليات اتخاذ القرار .

٤٦ - وقالت إنه لا يمكن بناء أمة دون مشاركة كاملة من مواردها البشرية . وادماج المرأة في عملية التنمية يشكل أولوية عليا لبرامج مالي وخططها الإنمائية . وأضافت انه يجري الآن ، بمعونة من شركاء مالي في التنمية ومن منظمات غير حكومية ، البدء في تنفيذ عدد من مشاريع التدريب ، في حين تقوم النساء بإنشاء رابطات تعاونية من أجل الامساك بناصية حياتهن على نحو أكمل .

٤٧ - وأوضحت أن ضمان مشاركة المرأة في التنمية لا يتطلب فحسب تدابير محددة لدعم المرأة على الصعيدين الوطني والاقليمي ، وإنما يتطلب أيضا تعزيز التضامن الدولي من أجل حل مشاكل الدين الخارجي ، التي تضطر البلدان النامية الى اختيار سبل نادرا ما تأخذ أولويات المرأة في الاعتبار . وأعلنت أن وفدها يقترح أن يتم ايلاء اهتمام خاص للمساهمة الاقتصادية للمرأة في التنمية ، وذلك في أثناء استعراض منتصف المدة للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع وفي المؤتمر العالمي المعني بالمرأة ، المقرر عقدهما في عام ١٩٩٥ . ويجب أثناء استعراض منتصف المدة أن تؤخذ وجهات نظر المرأة في الاعتبار ، فهي أول ضحية لانحطاط البيئة وللآثار المترتبة على التكيف الهيكلي . ويجب ألا ينظر الى التنمية على أنها مجرد نهاية في حد ذاتها وإنما على أنها أحسن وسيلة لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل ، ولحماية السلم .

٤٨ - السيدة ماكلينان (الولايات المتحدة الامريكية) : قالت إنه أصبح يبدو من البديهي الآن أن الديمقراطية ، من دون جميع النظم الحكومية ، تتيح أفضل فرصة للناس رجالا ونساء لتنمية امكاناتهم . ولقد بيّن برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في

(السيدة ماكلينان ، الولايات المتحدة الامريكية)

"تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١" علاقة التبادل الكبيرة بين التنمية البشرية وحرية الإنسان . ويسلم التقرير بأن التنمية القائمة على المشاركة جوهرية لبلوغ أهداف التنمية البشرية ، ويربط صراحة بين التقدم البشري والتقدم الاقتصادي ، ويعرّف التنمية ذاتها تعريفا أوسع يشمل العوامل البشرية شموله للنمو الاقتصادي . وأعربت عن ثناء وفدها على هذا العمل ، وعن تأييده بالمثل للنتائج التي خلص اليها "تقرير التنمية العالمية" الصادر عن البنك الدولي ، والذي يشدّد على أن التقدم في ميدان التنمية الاقتصادية يتطابق مع الاستثمار في الناس ، مما يحسن مناخ المشاريع ويفتح أبواب الاقتصادات أمام التجارة والاستثمار الدوليين .

٤٩ - ومضت قائلة إنه تماما كما سقطت الجدران في أوروبا الشرقية ، فإن الجدار غير المرئي الذي يحول دون مشاركة النساء مشاركة كاملة في العملية الإنمائية آخذ في السقوط . وتنادي الولايات المتحدة منذ زمن طويل بادماج النساء من جميع الاعمار في عملية التنمية . ومنذ عام ١٩٧٣ تشمل جميع برامجها للمساعدة الإنمائية الثنائية تدابير لإدماج النساء في الاقتصادات الوطنية لبلدانهن . وأحرز كل من وكالة التنمية الدولية وفرقة السلم ، التابعتان للولايات المتحدة ، تقدما كبيرا في ادماج المسائل المتعلقة بالجنسين في جهودهما الإنمائية . وفي السنوات الاخيرة أخذت الولايات المتحدة تتحرك من المشاريع المتعلقة تحديدا بالمرأة نحو ادماج النساء في التيار العام للمساعدة الإنمائية ، مما يؤدي الى تحقيق أقصى فرصة لهن للحصول على الموارد والمهارات والمزايا والتحكم فيها . وفي عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ركز برنامج وكالة التنمية الدولية الخاص بالمرأة في مجال التنمية على أربعة قطاعات ، هي الزراعة والمشاريع الخاصة والتعليم والبيئة والموارد الطبيعية ، وقدم التدريب والمساعدة والدعم التقنيين للابحاث في مجال المسائل المتعلقة بالجنسين .

٥٠ - وقالت إنه ما من بلد يستطيع أن يتبوأ الحد الاقصى لمركزه الاقتصادي دون أن يحقق المشاركة التامة لنسائه ؛ والتخلف عن ذلك يمكن أن يؤدي الى انخفاض عوائد الاستثمار والى كوكبة من العلل الاجتماعية . وأعلنت أن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدة لضمان أن تتوفر للنساء المهارات والموارد التي يحتجن اليها لمكافحة الفقر .

٥١ - وذكرت أن وفدها يلاحظ اتساع طائفة الانشطة التي يضطلع بها جهاز الامم المتحدة الإنمائي لزيادة ادماج المرأة في عملية التنمية ، وأنه يثني بوجه خاص على المنشور المعنون "نساء العالم ١٩٧٠ - ١٩٩٠ : الاتجاهات والاحصاءات" ، لانه يمثل مساهمة هامة

(السيدة ماكلينان ، الولايات المتحدة الأمريكية)

في جمع وتنسيق ونشر بيانات مستقلة عن كل من الجنسين . ودعت الى ادماج المسائل المتعلقة بالمرأة في جميع أنشطة المنظمات في جميع مراحل البرامج والمشاريع . مثال ذلك أن المسائل المتعلقة بالمرأة ينبغي أن تدمج ادماجا تاما في التقرير عن الانشطة التنفيذية التي تقوم بها الامم المتحدة ، وألاّ تقتصر مناقشتها على الفصل الخاص بالمرأة في مجال التنمية . وبالاضافة الى ذلك ينبغي تعزيز وتنسيق نظم البيانات الاحصائية المتعلقة بالجنسين .

٥٢ - وقالت إن المسائل المتعلقة بالمرأة تتطلب تمويلا على مستوى أعلى . ولقد خصص برنامج الامم المتحدة الإنمائي ٨ ملايين دولار في موارد البرنامج الخاص للمرأة في مجال التنمية وذلك في أثناء الدورة الخامسة للبرمجة ، وبذلك أتاح مصدرا ممكنا للتمويل اذا اتبعت التوصيات المنقحة الخاصة بالبرمجة المقدمة من مجلس الادارة .

٥٣ - السيدة آغيري (الفلبين) : قالت إنه بعد انقضاء سنة على بدء العمل بالاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع لا يزال القلق يخالج وفدها لقلة ما أنجز لزيادة ادماج المرأة في عملية التنمية الاقتصادية . وأضافت أنه ينبغي اتخاذ تدابير فورية لترجمة الاستراتيجية الى اجراءات أكثر تحديدا . ورغم اجراء دراسات بشأن مشاركة المرأة في كامل عملية التنمية فلا يزال دور المرأة الفعلي في التنمية غير واضح . وفي الفلبين تساهم المرأة في اكتساب دخل الاسرة وهي تشكل دائما جزءا من اليد العاملة في الزراعة والصناعة . كما تمارس المرأة نشاطا في وسائط الإعلام وفي الحركات الاجتماعية ، وهناك برنامج حكومي لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع العام . على أنه ينبغي زيادة الموارد الحالية وجعلها أيسر منالا لتمويل المشاريع الإنمائية التي تركز على المرأة مما يضمن الاعتراف بدور المرأة في ذلك المجال والاستفادة منه بصورة كاملة .

٥٤ - وأضافت أن كلاما كثيرا يتردد عن تنمية الموارد البشرية ، ويجب أن يستقر في الاذهان أن نصف ذلك "المورد" يتألف من النساء اللاتي يقتضي الامر النهوض بامكاناتهن لكي يتبوأن مكانهن في التيار العام لعملية التنمية . والجهود التي تبذلها منظومة الامم المتحدة في هذا الشأن جديرة بالثناء حيث أنها ستساعد المرأة على أن تكون أكثر اعتمادا على الذات واستقلالا من الناحية الاقتصادية .

٥٥ - وأشارت الى أن رابطة بلدان جنوب شرق آسيا تؤمن أيضا بالاستفادة من امكانات النساء . والرابطة تتابع عن كثب مبادرات الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي وإن لم

(السيدة آغيري ، الفلبين)

تضع بعد استراتيجيتها الاقليمية الخاصة بها لإدماج المرأة في جميع جوانب التنمية الاقتصادية . ولا شك في أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية ستكون بالغة الفائدة في هذا الشأن .

٥٦ - وأعلنت أن وفدها يتطلع الى الحلقة الدراسية التي ستعقد في فيينا في الفترة من ٩ الى ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ لتقييم منجزات الجهود المبذولة لاشراك المرأة في عملية التنمية على الصعيدين الوطني والدولي ، ويأمل أن تستطيع ، في جملة أمور ، صياغة بعض مسارات العمل المحددة التي يمكن تنفيذها بسهولة في اطار الاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة . والجهود التي بذلت حتى الآن لتنفيذ الاستراتيجية والاعلان المتعلقين بالتعاون الاقتصادي الدولي ينبغي أن ترصد رصدا دقيقا لضمان أن يكون لإعلان النوايا فيما يتعلق بالنساء ما يقابله من النتائج المثمرة التي يمكن تحديدها كميا من حيث القيمة الحقيقية .

٥٧ - السيد ساجادي (جمهورية ايران الاسلامية) : قال إن هناك أسبابا كثيرة في أن المرأة لم تدمج بعد بصورة كاملة في عملية النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . فالنساء ، بصفتهن أشد الفئات تأثرا ، يتعرضن في البلدان النامية لمشاق اقتصادية واجتماعية عديدة ناجمة عن سوء الحالة الاقتصادية الدولية . وأي محاولة تبذل للتخفيف من معاناتهن وتشجيع نهضتهن يجب أن تكون مرتبطة بالجهود الرامية الى حل المشاكل العامة للبلدان النامية .

٥٨ - وأضاف الى ذلك قوله إنه ما لم تزود النساء بالتعليم اللازم فسيبقى ادماجهن في عملية التنمية مجرد كلام من طرف اللسان . واذا كان ينبغي أن تقدم الامم المتحدة للبلدان النامية المساعدة التقنية اللازمة لازالة العوائق التي تعترض تعليم النساء ، فإنه يجب أيضا على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من تبرعاتها المقدمة للامم المتحدة في هذا الميدان .

٥٩ - وأوضح أن ضمان تعبئة المرأة ومشاركتها بصورة فعالة في عملية التنمية يتطلب معالجة المسألة على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية ، مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والجوانب الاخرى لذلك . ويجب ألاّ ينظر للمرأة على أنها مجرد عامل من عوامل التنمية بل على أنها مستفيدة من ثمار التقدم الاقتصادي .

٦٠ - وقال إن النساء الايرانيات ، التماسا منهن للتمتع الكامل بحقوقهن ، يشاركن الآن في طائفة واسعة من الانشطة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية . وقد

السيد ساجادي ، جمهورية إيـــران الإسلاميـــة)

تحققت نواح هامة من التقدم على جبهة التعليم ، بينما تحاول الحكومة في مجـــال العمالة أن تسرع بادماج المرأة في جميع الانشطة الاقتصادية . ولقد ازدادت بصـــورة كبيرة مشاركة المرأة في الوظائف العلمية والتقنية وفي مجالي التنظيـــم والادارة ، وتربو نسبة النساء على ٣٥ في المائة من موظفي القطاع العام . والقانون يمكّـــن المرأة من العمل بعض الوقت ، ويحمي العاملات من العمل الشاق والخطر والتمييز بسبب الامومة ، ويضمن حقهن في العمل ويوفر الحماية لصحة العاملات الحوامل وأطفالهـــن . ولئن كان لا يزال أمام الادماج الكامل للمرأة في عملية التنمية شوط طويل فإن حكومته تعقد العزم على ضمان تحقيق المرأة لكامل امكاناتها في الانشطة الاقتصادية .

٦١ - السيد هوسليد (النرويج) : تكلم باسم بلدان الشمال ، فرحّب بتزايد الوعـــي باهمية المرأة كطرف فاعل في عملية التنمية وكمساهم فيها ، وأثنى على خطط العمـــل التي وضعتها جميع وكالات الامم المتحدة تقريبا لإدماج المرأة في عملية التنميـــة ، وفقا لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة . وقال إن معظم الوكالات والـــدول أصبحت تقبل الآن باهمية أن تؤمّن للمرأة فرص التعليم ، وخدمات الصحة والتغذيـــة المحسنة ، وفرص العمالة والائتمان ؛ على أنه يستدل من التقارير الاخيرة أن الفقـــر بين النساء آخذ في الازدياد . واذا كانت لخطط العمل حسنة الصياغة اهميتها كـــاداة لتغيير سلوك الناس فإنها لا تضمن بالضرورة بلوغ كل المرامي في ذلك المضمار .

٦٢ - وذكر أن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنميـــة الزراعية اتخذا خطوة الى الامام عندما حددا صراحة أن فقيرات النساء يشكلن مـــوردا للنمو الوطني . ووصف هذا المنظور بانه ييسر ادماج المرأة في التخطيط الإنمائي علـــى الصعيد الشعبي ، وهو شرط لازم في التحسين المستمر لمركز المرأة . على أن عبء العمـــل الواقع على المرأة يجب أن يرصد بدقة ، والانشطة الاضافية يجب أن يكون لهـــا ما يقابلها من تخفيض في أعباء المرأة .

٦٣ - وقال إن المعارف التي اكتسبت بشأن المرأة والمسائل المتعلقة بالجنسين يجـــب أن تؤدي الآن الى تدابير ملموسة ، ومن المهم ابلاغ تلك الرسالة الى من يتخـــذون القرارات في منظومة الامم المتحدة والى السلطات الوطنية ، رجالا ونساء . ولا يـــزال ينبغي قطع شوط بعيد قبل أن تتحقق مشاركة المرأة للرجل على وجه التمام وعلى قـــدم المساواة في جميع مستويات عملية اتخاذ القرارات . وسيكون تحقيق ذلك الهدف من أهـــم القضايا في الجهود المتواصلة من أجل ادماج المرأة في عملية التنمية .

(السيد هوسليد ، النرويج)

٦٤ - وأشار الى أنه لمّا كانت نساء عديدات يشتغلن بالتجارة والانتاج في القطاع غير الرسمي ، فإن امكانات الانتاج الصغير النطاق ضخمة . وعلى ذلك فإن بلدان الشمال تقدر التشديد على زيادة فرص الائتمان أمام المرأة فيما هو معروض من تقارير ووثائق السياسة . ومن المهم أيضا في القرارات المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، بما في ذلك سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية ، أن تؤخذ في الاعتبار قضايا المرأة في مجال التنمية من أجل تحقيق النفع للنساء وأسرهن .

٦٥ - وشدّد على أهمية التوعية والتدريب المنتظمين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعلى الحاجة الى الاستفادة من التغذية المرتدة في تحسين فعالية هذا التدريب . وقال إن الادارات التنفيذية في المؤسسات الإنمائية للأمم المتحدة يجب أن تكون مسؤولة عن تنفيذ سياسات تتعلق بالمرأة في مجال التنمية . وبوسع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أن يقوما بدور في هذا الشأن ، ولكن ينبغي أن تخصص لكل من هاتين المؤسستين موارد كافية من الموظفين وغير ذلك من الموارد .

٦٦ - وأعلن أن بلدان الشمال تعلّق أهمية كبيرة على مناسبتين قادمتين ستعالج فيهما قضية المرأة في مجال التنمية . أولاهما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ . ولا يخفى دور المرأة كمديرة للبيئة وحامية لها وكمساهمة في تحقيق التنمية المستديمة ، وستعمل بلدان الشمال في سبيل أن يتجلى ذلك الدور في وثائق المؤتمر . أما المناسبة الاخرى فهي المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ ، والذي سيكون موضوع المرأة في مجال التنمية من مواضيعه الرئيسية . وستكون الحلقة الدراسية بشأن المرأة والتنمية المقرر انعقادها في فيينا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ايذانا ببدء مرحلة تحضيرية ترمي الى جعل قضية المرأة في مجال التنمية قضية رئيسية من قضايا المؤتمر .

٦٧ - السيد اينيل (تركيا) : قال إن السياسات وإن كان يمكن أن تشجع المساواة بين الرجل والمرأة فإنها غالبا لا تجد تعبيرا عنها في الواقع . واستراتيجيات نيروبي التطلعية يجب أن تنفذ تنفيذا قويا ، وبخاصة في المناطق الريفية حيث تكون نواحي عدم المساواة على أشدها . وأضاف أن تقرير الأمين العام (A/46/464) ينحو الى تجاهل الحاجة الى ضمان زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وفي الادارة على الصعيد المحلي . والتنمية المستديمة لن تتسنى إلاّ اذا بدأت المشاركة على الصعيد الشعبي . وكثير من القيود التي تواجهها المرأة ينجم عن الحواجز الاجتماعية والثقافية الراسخة بل أن النساء أنفسهن ربما لا ينظرن اليها على أنها تمييزية وذلك بسبب

(السيد اينيل ، تركيا)

افتقارهن عموما الى التعليم . والقضاء على الامية ينبغي الا ينظر اليه على انه هدف في حد ذاته ، بل ينبغي أن يعتبر وسيلة لتمكين المرأة والرجل من الحصول على التعليم . والنهوض الاقتصادي للمرأة ، ولا سيما المرأة المشتغلة بالزراعة ، أمر جوهري من أجل القضاء على الفقر والجوع . واجتماع قمة السيدات الاوليات المقرر انعقاده في بروكسل في شباط/فبراير ١٩٩٢ سوف يساعد على تركيز الاهتمام على عنصر رئيسي في عملية التنمية .

٦٨ - السيدة كوفلر (النمسا) : قالت إن من المهم تحسين فرص المرأة ، ليس فقط كمسألة عدالة انسانية وإنما أيضا كوسيلة للنهوض بالاداء الاقتصادي وتشجيع التنمية المستديمة . ولقد أثبتت دراسات عديدة وجود علاقة مباشرة بين توسيع الفرص المتاحة للمرأة وبين تحسين الرعاية الصحية والتعليم وبطء النمو السكاني والتخفيف من الضغوط البيئية .

٦٩ - وأعلنت تأييد وفدها للرأي القائل بأن الاستراتيجيات الإنمائية يجب الا تكون محايدة ازاء الجنسين . ولقد ازداد الوعي بالحاجة الى ادماج المرأة في عملية التنمية والى التركيز على القضايا المتعلقة بالمرأة ، وبخاصة منذ بداية عقد الامم المتحدة للمرأة . وضمانا لحصول المرأة على الخدمات والفرص في اطار المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الاطراف ، يجب وضع اجراءات خاصة تضمن أن يكون التحليل والتخطيط بشأن الجنسين سمة من سمات جميع مراحل دورة المشروع . وقالت إن فريقا عاملا في وزارة شؤون المرأة في بلدها شرع في وضع مبادئ توجيهية لهذا الغرض . ولما كان دور المرأة لا يزال ضئيلا للغاية في المستويات العليا لاتخاذ القرار في معظم البلدان ، فإنه يجب وضع استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة في ذلك من أجل توفير أساس لسياسات إنمائية تساوي بين الجنسين .

٧٠ - وأضافت أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع تعبر عن الاهتمام بالمساواة ، ويلزم رصد ادماج المرأة في جميع جوانب الاستراتيجية . ويبدو أن لجنة مركز المرأة هي الهيئة المناسبة لتنفيذ تلك المهمة .

٧١ - السيدة ريمون (كندا) : قالت إن دراسة الامم المتحدة المعنونة "نساء العالم : ١٩٧٠ - ١٩٩٠" منشور بارز يمكن أن تستخدمه الوكالات المتخصصة والحكومات والمنظمات غير الحكومية في وضع سياسات للتصدي للتمييز ضد المرأة . وأضافت أن الاستثمار في توفير فرص أوسع للمرأة في مجالات الصحة والتعليم والعمل الرسمي وغير الرسمي واتخاذ القرارات على جميع المستويات هو استثمار في المجتمع ككل من شأنه أن

(السيدة ريمون ، كندا)

يساعد على التقليل من الفقر والابطاء من النمو السكاني وحماية البيئة وتشجيع التنمية المنصفة والمستديمة .

٧٣ - وعبّرت عن ثناء وفدها على أمانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لرعايته للندوة الاولى للمرأة والطفل بشأن أثر الفقر والانحطاط البيئي على المرأة والطفل ، المعقودة في أيار/مايو ١٩٩١ ؛ وعلى برنامج الامم المتحدة للبيئة لتنظيمه الجمعية العالمية بشأن المرأة والبيئة ، التي ستعقد في ميامي ، فلوريدا ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وأضافت أن وفدها يتطلع أيضا الى نتائج مؤتمر نساء العالم من أجل كوكب صحي ، المقرر أيضا عقده في ميامي في تشرين الثاني/نوفمبر .

٧٣ - وأعلنت أن وفدها يؤيد تماما المقرر المتعلق بالمرأة في مجال البيئة والتنمية الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الثالثة ، وبخاصة المقرر الذي يقضي بادراج هدف عالمي في البند ٢١ من جدول الاعمال يشجع المشاركة الفعالة للمرأة في توليد المعرفة واتخاذ القرارات والادارة على الصعد المحلية والوطنية والاقليمية والاقاليمية .

٧٤ - وأشارت الى أن استغلال قاعدة الموارد الطبيعية وادارتها في جميع أنحاء العالم أصبحا وقفا تقريبا على المرأة . وطالما بقيت المرأة فقيرة ومستبعدة من العمليات الحاسمة لاتخاذ القرارات فإن النظم البيئية ستستمر في تعرضها للتهديد . وقالت إن بلدها يعترف بالدور الحفاز الذي يقوم به صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة في ضمان ادماج البعد النسائي في عمليات الصندوق ، وأعربت عن ثناء وفدها على الصندوق لتحقيقه تحسينا كبيرا في معدل تنفيذه للمشاريع خلال العام الماضي . ومن دواعي سرور بلدها أنه قام ، عن طريق الوكالة الكندية للمساعدة الدولية ، بزيادة تمويله للصندوق في عام ١٩٩١ . وقد اعتمدت تلك الوكالة منذ خمس سنوات استراتيجية بشأن المرأة والتنمية لضمان ادماج المرأة بصورة تامة في الجهود الإنمائية الكندية كمستفيدة من التقدم وعامل من عوامله معا . والاهتمامات المتعلقة بالمرأة والتنمية مدمجة في نحو ٧٠ في المائة من البرامج والمشاريع الكندية للمعونة .

٧٥ - السيدة ستوكي (نيوزيلندا) : قالت إنه كان من دواعي سرور وفدها أن يشترك في تقديم مشروع قرار في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يرمي الى ضمان أن تكون مساهمة المرأة في البحث عن التنمية المستديمة جزءا من صميم أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

(السيدة ستوكس ، نيوزيلندا)

وأضافت أنه يجب بصورة عامة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية أن تعترف بالاثر الذي يمكن أن تمارسه مشاركة المرأة بصورة تامة وفعالة على التقدم الاقتصادي والتنمية الوطنية الشاملة . ويجب أن تركز المساعدة الإنمائية على العوامل التي تعزز أو تعوق تلك المشاركة .

٧٦ - وأوضحت أنه يستبين من الخبرة التي اكتسبها برنامج نيوزيلندا للمساعدة الإنمائية الخارجية أن فرص النجاح في المشاريع الإنمائية تتعزز عندما تدمج احتياجات المرأة ومساهماتها بصورة تامة في تصميم المشروع . وأعربت عن ترحيب وفدها ببيان مديرة صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة . وقالت إن الصندوق - وبلدها من المساهمين فيه - عليه الاضطلاع بدور بالغ الاهمية .

٧٧ - وقالت إنه ينبغي للجنة مركز المرأة ، التي ستكرس أولوية لإدماج المرأة بصورة تامة في عملية التنمية في دورتها السادسة والثلاثين ، أن تبني على الاعمال المفيدة التي أنجزت في الدورة الخامسة والثلاثين . ويجب أن يوفر المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر انعقاده في عام ١٩٩٥ صورة واضحة لما تم انجازه والمجالات التي يجب أن ينصب عليها تركيز الجهود في المستقبل .

٧٨ - السيد بابنفتون (استراليا) : قال إن حكومته تعلّق أهمية خاصة على ادماج المرأة واهتماماتها ومساهماتها في جميع جوانب عملية التنمية . وأبرز الدور الاساسي الذي تقوم به المرأة ، ولا سيما في البلدان النامية ، في ضمان الانتاج الغذائي المستديم وفي عمليات التسويق والتجهيز . واذا توفر للنساء التعليم الافضل والمهارات التقنية والرعاية الصحية والموارد الاقتصادية والإئتمان ، استفاد المجتمع ككل . وعلاوة على ذلك فإن ازدياد استقلال المرأة اقتصاديا ، الامر الذي يتصل اتصالا مباشرا بسيطرتها على عدد أطفالها والمباعدة بين ولادتهم ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في النمو السكاني .

٧٩ - وأضاف أن المرأة تلعب دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية السليمين بيئيا والمستديمين ، وتقع عليها ، ولا سيما في المناطق الريفية في البلدان النامية ، مسؤوليات رئيسية عن ادارة الموارد الطبيعية . كما أنها من أول من يتعرض لآثار الانحطاط البيئي . ومع ذلك لا يوجد سوى النزر اليسير نسبيا من الاعتراف الرسمي بأهمية استخدام المرأة وادارتها للموارد الطبيعية في البلدان النامية . والقيام بمبادرات جديدة في مجال السياسة تستفيد من المهارات التقليدية للمرأة في مجال استخدام الموارد الطبيعية وفي تصميم وتنفيذ مشاريع إنمائية فعالة

(السيد بابنفتون ، استراليا)

أمر جوهري اذا أريد احراز تقدم حقيقي . وعلى صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تقديم مساهمة هامة في هذه العملية . وحث الدول الاعضاء على مواصلة دعم أعمالهما . وقال إن الجمعية العالمية القادمة بشأن المرأة والبيئة ينبغي أيضا أن توفر تفهما أكبر للدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في مجال البيئة والتنمية . وأخيرا ، فإن الحلقة الدراسية التي ستنظمها شعبة النهوض بالمرأة في فيينا ينبغي أن تساعد الدول الاعضاء وهيئات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على صياغة سياسات للتنمية والمعونة تعمل بفعالية على تشجيع انصاف المرأة .

٨٠ - وذكر أنه ينبغي للمانحين والمستفيدين أن ينظروا في اعتماد سياسات واجراءات للتشاور المنتظم مع الاجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في جميع مراحل دورة البرمجة المتعلقة بالمعونة . وينبغي ايلاء اعتبار أكبر لوضع عملية محددة لتنسيق التمويل . وأشار الى أن المعونة الإنمائية الخارجية التي يقدمها بلده تسعى الى ضمان استفادة المرأة عن طريق المشاركة في جميع مراحل تطوير البرامج والمشاريع . ويقدم التدريب في مجال التوعية بدور الجنسين على جميع مستويات مكتب المساعدة الإنمائية الدولية التابع لاستراليا ، ويجري استعراض السياسات المتعلقة بالمرأة والتنمية بهدف تعزيز ذلك المجال من العمل . وعلى مستوى أوسع ، يجب عدم التقليل من شأن الدور الهام الذي تقوم به اللجنتان الثانية والثالثة في تناول مسألة المرأة في مجال التنمية .

مشروع القرار A/C.2/46/L.14

٨١ - السيد كوفيور (غانا) : عرض مشروع القرار A/C.2/46/L.14 ، المعنون "محفل دولي للصحة - أحد شروط التنمية الاقتصادية : كسر حلقة الفقر وعدم المساواة" ، باسم المشتركين في تقديمه والذين انضمت اليهم زامبيا . ووجّه الانتباه الى النص ، وحث اللجنة على النظر فيه دون ابطاء حتى تتسنى احالته الى الجمعية العامة لاعتماده في الجلسات العامة قبل انعقاد المحفل الدولي للصحة في اكرا في أوائل كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥